

رسالة مؤرخة ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

لعلكم تذكرون أن مجلس الأمن قد أيد، في أعقاب سحب بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا، اعترامي بإنشاء مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ليبيريا. وقد أنشئ ذلك المكتب، وهو أول مكتب تابع للأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ما بعد الصراع، في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧. وتمثلت مهمته في المقام الأول في مساعدة الحكومة في تعزيز السلام بعد انتخاب الرئيس تشارلز تايلور في الانتخابات المتعددة الأحزاب التي جرت في تموز/يوليه ١٩٩٧.

وبدعم كامل من مجلس الأمن، سهل مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ليبيريا تعزيز المصالحة الوطنية والحكم الرشيد وساعد على تعبئة الدعم الدولي من أجل تنفيذ برامج التعمير والتنمية. وخلال الفترة الأخيرة، عمل مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ليبيريا على الوفاء بما نصت عليه الولاية المنقحة التي أقرها مجلس الأمن في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ (انظر S/2003/469) والتي كان قد تم الاتفاق على صيغتها مسبقاً مع حكومة ليبيريا. وبموجب بنود تلك الولاية المنقحة، وإلى جانب مهام المكتب الأولية، تعين عليه أن يركز على مساعدة حكومة ليبيريا في مواجهة احتياجاتها الواضحة إلى بناء القدرات في مجالات حقوق الإنسان وعقد انتخابات فضلاً عن وضع استراتيجية لبناء السلام تشمل الأهداف السياسية وبرامج المساعدة والاعتبارات الإنسانية.

ويدرك مجلس الأمن مع ذلك أن جهود المكتب تعرقلت بشدة نتيجة عجز الحكومة وقادة أحزاب المعارضة عن حل خلافاتهم بشأن القضايا الرئيسية المتعلقة بالحكم. وفي الوقت ذاته، أدت الانتهاكات المنتظمة لحقوق الإنسان وسياسة استبعاد المعارضين السياسيين وملاحقتهم وعدم إصلاح القطاع الأمني إلى تقويض جهود تعزيز المصالحة الوطنية. وقد



ساهمت هذه العناصر في استئناف الحرب الأهلية في ليبيريا مما حدا بالمجتمع الدولي مناشدة الأطراف المتحاربة إلى أن تسعى إلى التفاوض للتوصل إلى تسوية للصراع.

وفي ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٣، ومع تفاقم حدة القتال بين القوات الحكومية ومختلف الأطراف المتحاربة وإزاء التهديد بوقوع مأساة إنسانية، أبلغت مجلس الأمن بقراري تعيين السيد جاك بول كلاين ممثلاً خاصاً لي في ليبيريا (انظر S/2003/695). وقد أوكلت إليه مهمة تنسيق الأنشطة التي تضطلع بها الوكالات التابعة للأمم المتحدة في ليبيريا ودعم التدابير الانتقالية المستجدة. وفي رسالة أخرى موجهة إلى سلفكم مؤرخة ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٣، عرضت مخطط نشر القوات الدولية في ليبيريا على ثلاث مراحل، على أن تعقبه قوة متعددة الجنسيات لحفظ السلام (انظر S/2003/769). وأشارت أيضاً إلى أن ولاية مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ليبيريا لا بد أن تنتهي بطبيعة الحال مع تعيين السيد كلاين والإنشاء المتوخى لعملية الأمم المتحدة في ليبيريا.

ومنذ ذلك الحين شهدت الحالة في ليبيريا تطورات سريعة. ففي ١ آب/أغسطس ٢٠٠٣، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٤٩٧ (٢٠٠٣) الذي أذن بموجبه بإنشاء قوة متعددة الجنسيات في ليبيريا وأعلن استعداده إنشاء قوة تعقبها تابعة للأمم المتحدة لتثبيت الاستقرار، يجري نشرها في موعد لا يتجاوز ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. وعلاوة على ذلك، وكما يدرك المجلس، وقعت الأطراف الليبيرية في أكرافيا في ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٣ اتفاق سلام شامل بين الأطراف. وبموجب ذلك الاتفاق، طلبت الأطراف من الأمم المتحدة أن تنشر قوة في ليبيريا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لدعم الحكومة الوطنية الانتقالية في ليبيريا والمساعدة في تنفيذ الاتفاق. ومع انتشار بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ليبيريا لاحقاً تحسن الوضع الأمني في البلد.

وفي ضوء هذه التطورات، وفيما نعد لإنشاء بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا على النحو المتوخى في القرار ١٤٩٧ (٢٠٠٣)، قررت إنهاء ولاية مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ليبيريا. وإني لعازم على إنهاء عمليات المكتب بمجرد أن يأذن مجلس الأمن بنشر بعثة حفظ السلام المقترحة. وعلى النحو الوارد في تقرير ليبريا المعروض على المجلس (S/2003/875، المؤرخ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣)، سوف تنقل المهام الرئيسية التي يؤديها مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ليبيريا إلى عملية الأمم المتحدة الجديدة في ليبيريا، فضلاً عن موظفي المكتب، حسب الاقتضاء.

(توقيع) كوفي عنان